2,25 مليار دينار محلية عبر 14 إصداراً.. و4,8 مليارات سندات دولية من خلال 4 إصدارات

7 مليارات دينار أدوات الدَّين العام الحكومية القائمة

علي إبراهيم

كشف تقرير صادر عن وزارة المالية عن أن إجمالي قيمة السندات السيادية القائمة للكويت بلغ نحو 7 مليارات دينار، وأن نحو 32٪ من تلك السندات تم إصدارها محليا بواقع 2,25 مليار دينار، و68٪ من حجم الإصدارات سندات دولية بقيمة 4,8 مليارات دينار (15,75 مليار دولار عند متوسط سعر صرف 305,3 فلوس للدولار وفقا لسعر بنك الكويت المركزي).وتتبنى الكويت نهجا فنيا متحفظا بإدارة الدين العام من خلال إصدار السندات في الأسواق المحلية والدولية وفقا لاستراتيجية مدروسة تراعي توزيع آجال الاستحقاق وتنوع مصادر التمويل. ويهدف هذا التوجه إلى تجنب تركز الالتزامات في فترات زمنية محددة، بما يحد من مخاطر إعادة التمويل ويعزز الاستدامة المالية على المدين المتوسط والطويل، وتحرص وزارة المالية القائمة على إدارة الدين العام للدولة على موازنة أحجام الإصدارات وأسعار الفائدة وفقا لأوضاع السيولة في الأسواق وتوقيتات الطرح المناسبة، بما يضمن خفض كلفة الاقتراض إلى مستويات تنافسية.

ويستند هذا الأداء إلى متانة المركز المالي للكويت، المدعوم بحجم الأصول السيادية، وانخفاض مستويات الدين مقارنة بالناتج المحلي، وقوة الملاءة المالية، وهو ما ينعكس في ثقة المستثمرين وقدرة الدولة على تنويع قاعدتها الاستثمارية والحصول على تمويل بشروط مواتية مع الحفاظ على هيكل دين متوازن ومدار بكفاءة عالية.

وأظهر التقرير أن حجم السندات المحلية القائم حاليا والبالغ قيمته 2,25 مليار دينار موزع على 14 إصدارا محليا بآجال استحقاق تتراوح بين عام و10 أعوام وبمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة تتراوح بين 3 و5,375٪.

وتتضمن حصة البنوك المحلية الإسلامية من الإصدارات نحو 920 مليون دينار، فيما حظيت البنوك التليدية بـ 1,33 مليار دينار من الإصدارات المحلية. وهي كما يلي:

1ـ إصدار بقيمة 50 مليون دينار طرحت في يونيو 2017 بأجل 10 سنوات لتستحق في يونيو 2027، بفائدة متغيرة مسجلة عند 3٪ من بينها 20 مليون دينار أدوات دين إسلامية و30 مليون دينار تقليدية.

2ـ إصدار بقيمة 500 مليون دينار طرحت في يونيو 2025 بأجل سنة واحدة ليستحق في يونيو المقبل، بفائدة ثابتة مسجلة عند 4,375٪ من بينها 160 مليون دينار أدوات دين إسلامية و340 مليون دينار تقليدية.

3ـ إصدار بقيمة 100 مليون دينار طرحت في يوليو 2025 بأجل سنتين ليستحق في يونيو 2027، بفائدة ثابتة مسجلة عند 4,375٪ من بينها 40 مليون دينار أدوات دين إسلامية و60 مليون دينار تقليدية.

4ـ إصدار بقيمة 100 مليون دينار طرح في يوليو 2025 بأجل 3 سنوات لتستحق في يوليو 2028 بفائدة متغيرة مسجلة عند 4,375٪ من بينها 40 مليون دينار أدوات دين إسلامية و60 مليون دينار تقليدية.

5ـ إصدار بقيمة 150 مليون دينار طرح في نهاية يوليو 2025 بأجل سنتين لتستحق في يوليو 2027، بفائدة متغيرة مسجلة عند 4,5٪ من بينها 65 مليون دينار أدوات دين إسلامية و85 مليون دينار تقليدية.

6ـ إصدار بقيمة 150 مليون دينار طرح في أغسطس بأجل 3 سنوات لتستحق في أغسطس 2028 بفائدة متغيرة مسجلة عند 4,625٪ من بينها 65 مليون دينار أدوات دين إسلامية و85 مليون دينار تقليدية.

7ـ إصدار بقيمة 150 مليون دينار طرح في أغسطس 2025 بأجل 5 سنوات لتستحق في أغسطس 2030، بفائدة متغيرة مسجلة عند 4,875٪ من بينها 65 مليون دينار أدوات دين إسلامية و85 مليون دينار تقليدية.

8ـ إصدار بقيمة 100 مليون دينار طرح في سبتمبر 2025 بأجل 7 سنوات لتستحق في أغسطس 2032، بفائدة متغيرة مسجلة عند 5,125٪ من بينها 43 مليون دينار أدوات دين إسلامية و57 مليون دينار تقليدية.

9ـ إصدار بقيمة 50 مليون دينار طرح في سبتمبر 2025 بأجل 10 سنوات لتستحق في أغسطس 2035، بفائدة متغيرة مسجلة عند 5,375٪ من بينها 20 مليون دينار أدوات دين إسلامية و30 مليون دينار تقليدية.

10ـ إصدار بقيمة 250 مليون دينار طرحت في سبتمبر 2025 بأجل 5 سنوات لتستحق في سبتمبر 2030، بفائدة متغيرة مسجلة عند 4,625٪ من بينها 110 ملايين دينار أدوات دين إسلامية و140 مليون دينار تقليدية.

11ـ إصدار بقيمة 200 مليون دينار طرح في أكتوبر 2025 بأجل 7 سنوات لتستحق في سبتمبر 2032، بفائدة متغيرة مسجلة عند 4,875٪ من بينها 90 مليون دينار أدوات دين إسلامية و110 ملايين دينار تقليدية.

12ـ إصدار بقيمة 200 مليون دينار طرحت في أكتوبر 2025 بأجل 7 سنوات لتستحق في سبتمبر 2032، بفائدة متغيرة مسجلة عند 4,875٪ من بينها 90 مليون دينار أدوات دين إسلامية و110 ملايين دينار تقليدية.

13ـ إصدار بقيمة 50 مليون دينار طرح في أكتوبر 2025 بأجل 10 سنوات لتستحق في أكتوبر 2035، بفائدة متغيرة مسجلة عند 5,125٪ من بينها 22 مليون دينار أدوات دين إسلامية و28 مليون دينار تقليدية.

14ـ إصدار بقيمة 200 مليون دينار طرح في ديسمبر 2025 بأجل سنتين لتستحق في ديسمبر 2027، بفائدة متغيرة مسجلة عند 4٪ من بينها 90 مليون دينار أدوات دين إسلامية و110 ملايين دينار تقليدية.

وجاءت تفاصيل الأربعة إصدارات الدولية القائمة وجميعها تقليدية بقيمة 4,8 مليارات دينار كالتالي:

1ـ إصدار بقيمة 4,5 مليارات دولار طرحت في مارس 2017 بأجل 10 سنوات لتستحق في مارس 2027، بفائدة ثابتة مسجلة عند 3,5٪.

2ـ إصدار بقيمة 3,25 مليارات دولار طرح في أكتوبر 2025 بأجل 3 سنوات لتستحق في أكتوبر 2028، بفائدة ثابتة مسجلة عند 4,016٪.

3ـ إصدار بقيمة 3 مليارات دولار طرح في أكتوبر 2025 بأجل 5 سنوات لتستحق في أكتوبر 2030، بفائدة مسجلة عند 4,136٪.

4ـ إصدار بقيمة 5 مليارات دولار طرحت في أكتوبر 2025 بأجل 10 سنوات لتستحق في أكتوبر 2035، بفائدة ثابتة مسجلة عند 4,652٪.

■ 920 مليون دينار حصة البنوك الإسلامية المحلية من أدوات الدين

■ 1,33 مليار دينار سندات اكتتبت فيها البنوك المحلية التقليدية

دور الوزارة يقتصر على منح الترخيص فقط.. وتتحمل الجهة المرخص لها كامل المسؤولية عن إجراءات السحب ونتائجه

«التجارة»: استئناف منح تراخيص سحوبات الجوائز بالبنوك

كونا: أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن استئناف منح تراخيص سحوبات الجوائز على الحسابات والمنتجات المصرفية لدى البنوك وذلك بعد استكمال بنك الكويت المركزي خريطة الطريق الخاصة بحوكمة هذه السحوبات.

وأكدت وكيلة وزارة التجارة والصناعة بالتكليف مروة الجعيدان في تصريح صحافي أن دور الوزارة يقتصر على منح الترخيص فقط على أن تتحمل الجهة المرخص لها كامل المسؤولية عن إجراءات السحب ونتائجه وفقا لما تقرره الجهات الرقابية المختصة.

وأشارت الجعيدان إلى أن تضافر الجهود بين الجهات الرقابية وعلى رأسها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت أسفر عن إرساء إطار موحد للحوكمة والتدقيق الذي يهدف إلى تحقيق أعلى مستويات النزاهة والعدالة في توزيع الجوائز. وذكرت أن بنك الكويت المركزي قام بوضع اشتراطات فنية جديدة يتعين على البنوك الالتزام بها عند تنفيذ السحوبات.

وبينت أن القانون الكويتي

مروة الجعيدان

أسند إلى بنك الكويت المركزي سلطة مراقبة الجهاز المصرفي ومنحه صلاحية وضع القواعد والارشادات اللازمة للبنوك والقيام بالتفتيش عليها بما في ذلك عمليات السحب على الجوائز متى صدرت عن جهات مصرفية.

وأفادت بأن الوزارة بناء على توصيات بنك الكويت المركزي وما لمسته من جاهزية البنوك لاستئناف السحوبات أعادت فتح باب الترخيص للسحوبات الخاصة بالجهات المصرفية فقط على أن يقدم كتاب موافقة بنك الكويت المركزي كشرط أساسي للحصول على تصريح وزارة التجارة.

وحول السحوبات الخاصة بالجهات غير المصرفية، قالت الجعيدان إن الوزارة وحرصا منها على حماية المستهلك وضمان سلامة ونزاهة وشفافية إجراءات السحوبات والالتزام بأحكام القانون انتهت من مراجعة شاملة لجميع القرارات والأحكام القانونية المنظمة لعمل السحوبات وآليات إجرائها.

وذكرت أنه يجري العمل حاليا على اعتماد آلية جديدة لتنظيم السحوبات غير المصرفية، وذلك بالتنسيق مع الجهات الرقابية ذات الصلة كل في نطاق اختصاصه وبما يضمن وضوح الأدوار وتكاملها.

التشريع ملزم قانوناً لقطاع توصيل الأغذية الجاهزة عبر المنصات الإلكترونية

تنظيم توصيل طلبات المطاعم.. بأول تشريع خليجي شامل

أصدرت وزارة التجارة والصناعة، القرار الوزاري رقم 10 لسنة 2026، بشأن تنظيم مزاولة نشاط إدارة خدمات توصيل طلبات المطاعم والأغذية الجاهزة عبر المنصات الإلكترونية، وذلك في خطوة تشريعية غير مسبوقة تعد الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، لتنظيم أحد أكثر القطاعات الرقمية نموا وتأثيرا في الاقتصاد الوطني.

وأوضحت «التجارة» أن هذا القرار يأتي تأكيدا لالتزام الحكومة بحماية المستهلك، ودعم القطاع التجاري الوطني، وترسيخ بيئة تنافسية عادلة وشفافة في الاقتصاد الرقمي، بما يواكب نضج السوق الكويتي ويعزز جاذبيته الاستثمارية واستدامته على المدى الطويل.

وذكرت الوزارة أن القرار جاء عقب متابعة دقيقة وتحليل معمق لتطورات سوق توصيل الطلبات المطاعم والأغذية الجاهزة بالكويت، وهو سوق يتمتع بدرجة عالية من النضج التقني والتشغيلي، ويعد من أكثر الأسواق جذبا للاستثمار والابتكار في المنطقة، إلا أن الرصد الميداني والدراسات الاقتصادية كشفت عن ممارسات احتكارية وتكتيكات غير عادلة من قبل بعض الجهات، أخلت بقواعد المنافسة الحرة، وأضرت بالتاجر والمستهلك على حد سواء، من أبرزها الزيادات غير المبررة في العمولات، وفرض شروط حصرية، وغياب الشفافية في احتساب الرسوم، واستخدام آليات تقنية تمييزية تؤثر على عدالة الظهور داخل التطبيقات. وبناء عليه، باشرت الوزارة، بالتنسيق مع المنصات الإلكترونية وأصحاب المطاعم وشركات التوصيل، إعداد لائحة تنظيمية شاملة، عقب عقد اجتماعات مكثفة امتدت لثلاثة أشهر مع أصحاب الشأن، واضعة حماية المستهلك واستدامة السوق في صدارة أولوياتها.

ويعد القرار الوزاري أول تشريع خليجي شامل وملزم قانونا لتنظيم قطاع توصيل طلبات المطاعم والأغذية الجاهزة عبر المنصات الإلكترونية، متضمنا أدوات رقابية فعالة وعقوبات قانونية واضحة تشمل الإنذار، والإغلاق، وإلغاء الترخيص.

وأكدت «التجارة» أن هذا التنظيم يعد إطارا قانونيا نافذا يضمن الامتثال الكامل، ويضع الكويت في موقع ريادي إقليمي في تنظيم الاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الإطار، ألزمت اللائحة التنظيمية جميع الشركات المرخص لها بإطلاق وتشغيل منصات إلكترونية لتوصيل طلبات المطاعم والأغذية الجاهزة بتوفيق أوضاعها، وتعديل نشاط الترخيص ليكون «إدارة خدمات التوصيل عبر المنصات الإلكترونية»، وفقا للتصنيف الدولي المعتمد رقم (532013)، وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ نفاذ هذه اللائحة.

ونص القرار على تثبيت الرسوم والعمولات التي تفرضها المنصات على المطاعم ومحلات الأغذية الجاهزة لمدة 3 سنوات، كإجراء تصحيحي يعيد الاستقرار للسوق، ويمكن المنشآت من التخطيط المالي والتشغيلي، ويحمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الضغوط غير العادلة. كما ألزمت المنصات بتثبيت رسوم عام 2026 وتقديمها للوزارة خلال شهر واحد من صدور اللائحة التنظيمية.

وألزم القرار مزودي الخدمة باعتماد لائحة خدمات سنوية واحدة معتمدة من الوزارة، تتضمن الرسوم والعمولات وحدودها القصوى وآليات احتسابها، مع حظر تحصيل أي رسوم أو تطبيق أي خصومات خارج هذه اللائحة، وإلغاء أي اتفاقات جانبية موازية.

وبهدف مكافحة الاحتكار والتمييز، حظر القرار فرض أي شكل من أشكال الحصرية القسرية، أو استخدام خوارزميات تمييزية، أو تقديم معاملة تفضيلية غير متكافئة بين العملاء من الفئة ذاتها.

وألزم التشريع المنصات بتوثيق جميع الرسوم بعقود مكتوبة واضحة، واعتماد لوائح أسعار سنوية، ومنع تعديل الأسعار خلال السنة، واعتبار أي رسوم غير منصوص عليها باطلة قانونا.

وضمن القرار حق المطاعم في الحصول على بياناته متى ما طلبها ودون مقابل مع اعتبارها حقا أصيلا له يلتزم مزود الخدمة بتمكينه منه، وحرية التعاقد مع أكثر من منصة.

وأكدت أن هذا القرار يمثل نقطة تحول حقيقية في تنظيم الاقتصاد الرقمي، ويضع حدا لممارسات استغلت غياب التنظيم لفرض شروط تعسفية على القطاع التجاري الوطني، مضيفة أنها لا تعارض الربح المشروع ولا النمو، بل تؤمن بأن السوق العادل هو الذي يكافئ الجودة والكفاءة والابتكار الحقيقي، لا الاحتكار واستغلال النفوذ.

وأوضحت الوزارة أن تثبيت الرسوم لمدة ثلاث سنوات ليس تدخلا في آليات السوق، بل إجراء تصحيحي ضروري لإعادة التوازن إلى قطاع شهد زيادات غير منضبطة انعكست سلبا على التاجر والمستهلك.

وشددت على أن الكويت ترحب بالاستثمار الرقمي، لكنها ترفض أن يكون على حساب حقوق المستهلك أو استدامة التاجر الوطني، مؤكده أن الاقتصاد الرقمي لا يمكن أن يزدهر دون قواعد واضحة تحمي الجميع.

ويدخل القرار حيز التنفيذ فور صدوره، مع تحديد آجال واضحة لتوفيق الأوضاع، وتقديم لوائح الأسعار، واستكمال الربط الإلكتروني، مؤكدة أن الوزارة ستتابع التطبيق بحزم وشفافية، وستطبق العقوبات القانونية دون تهاون.

ويعد هذا القرار محطة مفصلية في مسار تنظيم الاقتصاد الرقمي بالكويت، ويجسد رؤية حكومية واضحة لبناء سوق رقمي عادل وشفاف ومستدام، يقوم على المنافسة النزيهة وحماية الحقوق، وتؤكد وزارة التجارة والصناعة أن الابتكار مرحب به دائما، لكن العدالة والشفافية خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

باقي التفاصيل على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw

10,36 ملايين دينار صافي شراء الكويتيين خلال يناير

بورصة الكويت تبدأ 2026.. بثقة محلية واستثمار مؤسسي مستقر

شريف حمدي

في مستهل عام 2026، قدمت بورصة الكويت نموذجا متقدما لسوق مالي يتمتع بزخم تشغيلي واضح، وتوازن نسبي في هيكل التداولات، وقدرة ملموسة على استيعاب اختلاف سلوكيات المستثمرين المحليين والخارجيين دون الإخلال بالاتجاه العام للسوق، فقد أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن الشركة الكويتية للمقاصة عن شهر يناير 2026 أن إجمالي قيمة التداولات في السوق الرسمي بلغت نحو 1,46 مليار دينار، موزعة على ما يقارب 356 ألف صفقة، وبحجم تداول تجاوز 5 مليارات سهم، وهي مستويات تعكس استمرار النشاط المرتفع والسيولة الجيدة مع بداية العام الجديد، رغم الخسائر السوقية التي لحقت بالقيمة الرأسمالية والتي بلغت أكثر من ملياري دينار.

ويبرز المستثمر الكويتي بوصفه الركيزة الأساسية لحركة السوق، حيث سجل صافي شراء بنحو 10,36 ملايين دينار خلال يناير، في مؤشر واضح على ثقة محلية متواصلة في أداء الشركات المدرجة وفي البيئة الاستثمارية ككل، وعلى مستوى الأفراد الكويتيين، بلغت قيمة تداولاتهم الإجمالية قرابة 752,6 مليون دينار، مع تقارب واضح بين قيم الشراء والبيع، وهو ما يعكس نشاطا تداوليا قائما على إعادة توزيع المحافظ وإدارة السيولة، بعيدا عن الضغوط البيعية الحادة أو السلوكيات الاندفاعية.

وتوزعت تداولات الأفراد الكويتيين على عمليات شراء بقيمة 375,2 مليون دينار، وعمليات بيع بقيمة 377,47 مليون دينار، ليبلغ بذلك صافي تداولاتهم بيعا بقيمة 2,27 مليون دينار. أما المؤسسات والشركات الكويتية، فقد شكلت المحرك الأكبر للسوق من حيث القيمة والتأثير، مستحوذة على أكثر من نصف إجمالي السيولة المتداولة، إذ بلغت قيمة مشترياتها نحو 753,23 مليون دينار مقابل مبيعات قاربت 741 مليون دينار، محققة صافي شراء في حدود 12 مليون دينار، ويعكس هذا الأداء توجها مؤسسيا طويل الأجل، يقوم على بناء المراكز الاستثمارية والاستفادة من التقييمات السوقية، ويعد عامل استقرار رئيسيا يحد من تقلبات السوق، ويمنح التداولات طابعا أكثر عمقا ونضجا.

وفي السياق ذاته، حافظت الصناديق الاستثمارية الكويتية على حضور محدود ولكن إيجابي، بصافي شراء يقارب 409,5 آلاف دينار، في حين اتسم نشاط محافظ العملاء بالحياد النسبي، مع تداولات متقاربة بين الشراء والبيع، ويعكس هذا السلوك توجها أكثر تحفظا في إدارة الأصول، يركز على التنويع وضبط المخاطر، خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تفرض على مديري المحافظ سياسات استثمارية أكثر حذرا.

أما المستثمرون الأجانب، فقد سجلت هي الأخرى صافي بيع بنحو 5 ملايين دينار خلال شهر يناير الماضي، ويعود هذا الاتجاه بشكل رئيسي إلى صافي بيع من قبل المؤسسات الأجنبية، مقابل نشاط أكثر توازنا لدى الأفراد والصناديق الاستثمارية الأجنبية، ويعكس هذا السلوك الأجنبي نهجا حذرا في مطلع العام، مرتبطا بتقلبات الأسواق العالمية، وتحركات أسعار الفائدة، وإعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية عبر الأسواق الناشئة، أكثر من كونه تعبيرا عن تقييم سلبي لأساسيات السوق الكويتي.

1303 حسابات جديدة

ارتفعت حسابات التداول النشطة بسوق الأسهم بنهاية تعاملات شهر يناير الماضي بنحو 1303 حسابات بنسبة 2,7٪، إذ بلغ عدد الحسابات النشطة الشهر الماضي 48,973 حسابا مقابل 47,670 حسابا في ديسمبر من العام الماضي. وبلغت نسبة الحسابات النشطة بنهاية يناير الماضي 10,7٪ من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بأسهم البورصة طبقا لإحصائيات البورصة والتي تقدر بـ 456,622 حسابا، لتبلغ نسبة الحسابات الخاملة، والتي لم يجر التداول عليها إلى 89,3٪ من إجمالي حسابات التداول.

554 مليون دينار مكاسب سوقية

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على نشاط إيجابي لافت، جراء عودة الزخم الشرائي الذي شمل كافة أنواع الأسهم لترتفع مؤشرات السوق بشكل جماعي. وشهدت الجلسة مكاسب سوقية كبيرة تخطت 554 مليون دينار بنسبة ارتفاع 1,1٪ ليصل إجمالي القيمة إلى 51,70 مليار دينار ارتفاعا من 51,15 مليار دينار بنهاية الأسبوع الماضي.

وسجلت السيولة انخفاضا لافتا أمس بنسبة 44٪، إذ بلغت المحصلة 54,7 مليون دينار مقابل 99 مليون دينار في جلسة نهاية الأسبوع الماضي.